



دور القيادة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة قطر

عبدالعزیز عبدالله الكواري
أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، قطر
البريد الإلكتروني: Aba991@outlook.com

الملخص

تناقش هذه الدراسة دور القيادة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة قطر من خلال التوفيق بين الجاهزية التشغيلية الذكية والنهج الوقائي التشاركي. وتسلط الضوء على التحول المفاهيمي للأمن في الأدبيات المعاصرة، مع تحليل تطبيقي لركيزتين مؤسسين: "مركز القيادة الوطني (NCC)" كذراع صلبة ذكية لإدارة العمليات والأزمات، و"إدارة الشرطة المجتمعية" كذراع ناعمة وقائية لحل النزاعات وحماية التماسك الأسري والثقافي. وأثبتت النتائج نجاح النموذج القطري في تحقيق أسرع معدلات الاستجابة الميدانية وتأمين الفعاليات الكبرى (كأس العالم 2022)، وترسيخ العدالة الترميمية، بما يسهم مباشرة في تحقيق ركائز رؤية قطر الوطنية 2030.

الكلمات المفتاحية: القيادة الأمنية، الأمن المجتمعي، دولة قطر.

The Role of Security Leadership in Enhancing Societal Security in the State of Qatar

Abdulaziz Abdullah Al-Kuwari
Police Academy, College of Graduate Studies, Qatar
Email: Aba991@outlook.com

ABSTRACT

This study examines the role of security leadership in enhancing societal security in the State of Qatar by strategically balancing smart operational readiness with proactive community-oriented prevention. It explores the conceptual evolution of security in contemporary literature and conducts an institutional analysis of two key pillars: the National Command Center (NCC) as a smart operational arm for crisis management, and the Community Police Department as a soft preventive tool for conflict resolution and social cohesion. The findings demonstrate the efficacy of Qatar's security model in achieving world-class emergency response times, securing major international events (FIFA World Cup 2022), and advancing restorative justice in line with Qatar National Vision 2030.

Keywords: Security leadership, community security, State of Qatar.



المقدمة

يشهد العالم المعاصر تطورات متسارعة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه الدول. فلم يعد الأمن بمفهومه التقليدي مقتصرًا على حماية حدود الدولة من التهديدات العسكرية، بل اتسع ليصبح مفهومًا شاملاً يرتبط بحماية المجتمع واستقراره والحفاظ على هويته وقيمه. وفي هذا السياق، برز "الأمن المجتمعي" كركيزة أساسية لتحقيق التنمية، وتبرز أهمية "القيادة الأمنية" كعنصر محوري لا يقتصر دوره على الإدارة التقليدية، بل يمتد لبناء جسور الثقة والشراكة مع المجتمع. وقد أولت دولة قطر اهتمامًا استراتيجيًا بتطوير منظومتها الأمنية لتتوافق مع هذه المتطلبات الحديثة، وذلك عبر تأسيس أدوات مؤسسية متطورة، كمركز القيادة الوطني والشرطة المجتمعية، بهدف تحقيق أعلى درجات الكفاءة في الاستجابة وحفظ الاستقرار المجتمعي.

مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث في الحاجة إلى فهم دقيق لطبيعة الدور الذي تؤديه القيادة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي، لا سيما في ظل التحولات المعقدة والتحديات الأمنية المتغيرة التي تواجه المجتمعات المعاصرة. فعلى الرغم من التطور المؤسسي والتقني الكبير في الأجهزة الأمنية، إلا أن تحقيق الأمن المجتمعي الفعال يتطلب قيادة أمنية تمتلك القدرة على إدارة الموارد وتوجيه الجهود بطريقة تخلق توازنًا دقيقًا بين حفظ النظام وإنفاذ القانون من جهة، وتعزيز الثقة والشراكة المجتمعية من جهة أخرى. وبناءً عليه، يمكن صياغة التساؤل الرئيس للبحث على النحو الآتي: ما دور القيادة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي في دولة قطر؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- توضيح مفهوم القيادة الأمنية وتحليل طبيعة مهامها ووظائفها المتعددة الأبعاد.
- التعريف الدقيق بمفهوم الأمن المجتمعي وبيان أهميته الاستراتيجية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.
- تحليل طبيعة العلاقة الرابطة بين فاعلية القيادة الأمنية ومستوى تحقق الأمن المجتمعي.
- بيان وتقييم الدور الذي يؤديه "مركز القيادة الوطني" في تعزيز الأمن المجتمعي في دولة قطر.
- إبراز دور "الشرطة المجتمعية" في دعم الأمن المجتمعي وترسيخ مفاهيم التعاون والمسؤولية المشتركة بين المجتمع والأجهزة الأمنية.

أهمية الدراسة

تنقسم أهمية هذه الدراسة إلى شقين رئيسيين:

- **الأهمية العلمية:** تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالدراسات الأمنية المعاصرة، وتحديدًا في تأصيل العلاقة بين القيادة الأمنية والأمن المجتمعي. كما تقدم تحليلًا علميًا للإطار المفاهيمي، وتوضح دور المؤسسات الأمنية القطرية في دعم المعرفة الأكاديمية في حقل العدالة الجنائية والعلوم الأمنية.



- **الأهمية العملية:** تنبع من ملامستها المباشرة لواقع العمل الأمني في دولة قطر، حيث توفر مخرجاتها دعماً لجهود صانعي القرار في رسم وتطوير السياسات الأمنية. كما تساعد في تعزيز آليات الشراكة الاستباقية بين الشرطة والمجتمع للوقاية من الجريمة.

المراجعة النقدية والدراسات السابقة

1. **المظفر، عبد الرحمن خالد.** "فن القيادة الأمنية: من التأثير الفردي إلى الاستجابة الاستراتيجية". **المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات** 6، عدد 14 (2025): 45-68.

ركزت هذه الدراسة على تحليل تحولات مفهوم القيادة الأمنية من نمطها التقليدي القائم على إصدار الأوامر إلى نموذج استراتيجي مرن يعتمد على التأثير والذكاء العاطفي والتكيف العملي. واستهدفت الدراسة تقييم دور القائد الأمني في إدارة البيانات المعقدة عالية المخاطر والتنسيق بين الوحدات التكتيكية والإدارية والاستخباراتية. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك عناصر القيادة الفعالة، واستنتج أن نجاح المنظومة الأمنية يرتكز على قدرة القيادة على بناء الثقة التنظيمية، وتمكين الفرق، والاعتماد على الاستشراف المبكر للأزمات، مما يرفع كفاءة الاستجابة ويقلل نسبة الأخطاء الميدانية. وعلى الرغم من الأهمية النظرية للدراسة في تأصيل أبعاد القيادة الأمنية، إلا أنها ركزت بشكل أساسي على البيئة التنظيمية الداخلية للمؤسسة الأمنية، دون التطرق المباشر لآليات تفاعل هذه القيادة مع المجتمع أو دورها المباشر في تعزيز مفهوم الأمن المجتمعي والوقاية من الجريمة في البيئة الخليجية أو القطرية بشكل خاص¹.

2. **لعمرى، منير.** "الأمن المجتمعي مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى". **مجلة آفاق علمية** 12، عدد 3 (2020): 112-135.

تناولت هذه الدراسة التأصيل المفاهيمي للأمن المجتمعي باعتباره ركيزة غير عسكرية لحماية استقرار الدول، حيث هدفت إلى تحديد معالم الحدود الفاصلة والتداخلات بين الأمن المجتمعي والأمن القومي والأمن الإنساني. واستخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن لتفكيك التهديدات السلوكية والثقافية التي تمس هوية المجتمع وتماسكه الداخلي. وتوصلت الدراسة إلى أن الأمن المجتمعي لا يمكن تحقيقه عبر الأدوات الشرطية القسرية وحدها، بل يتطلب بناء شراكة استراتيجية بين القطاعات الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني، والاعتماد على التدابير الوقائية والتوعوية لخلق بيئة آمنة تضمن استدامة السلم الاجتماعي. وعلى الرغم من نجاح الدراسة في تقديم إطار مفاهيمي شامل لأبعاد الأمن المجتمعي، إلا أنها ظلت في نطاق التنظير العام، ولم تعالج كيفية إدارة هذه الشراكة من قبل قيادات أمنية متخصصة، كما لم تتناول التطبيقات المؤسسية الحديثة مثل الشرطة المجتمعية ومراكز القيادة والسيطرة الوطنية ودورها الميداني².

3. **لنقبي، سالم جروان.** "أهمية القيادة الأمنية ودورها في إدارة جهاز الشرطة: دراسة مقارنة". **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية**، عدد 28 (2010): 201-240.

سعت هذه الدراسة إلى بحث الدور الذي تؤديه القيادة الأمنية في رفع كفاءة الأجهزة الشرطية وإدارة مواردها البشرية واللوجستية خلال الظروف العادية والاستثنائية. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن لتحليل التراكيب الهيكلية والأنماط الإدارية للقيادات الأمنية في عدة أنظمة شرطية، بهدف استنباط أفضل الممارسات في التخطيط واتخاذ القرار. وأظهرت النتائج أن الأسلوب القيادي التشاركي يؤدي إلى رفع الروح المعنوية لرجال الشرطة،

¹¹ المظفر، عبد الرحمن خالد. "فن القيادة الأمنية: من التأثير الفردي إلى الاستجابة الاستراتيجية". **المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات** 6، عدد 14 (2025): 45-68.

² لعمرى، منير. "الأمن المجتمعي مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى". **مجلة آفاق علمية** 12، عدد 3 (2020): 112-135.



وتحسين مستويات التنفيذ الميداني، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية. كما أكدت الدراسة أن كفاءة القيادة تظهر بوضوح في حوكمة العمليات والسيطرة على الأزمات الشاملة. وتكمن فائدة هذه الدراسة في تسليط الضوء على الإدارة الشرطية المقارنة، إلا أنها ركزت بصورة رئيسة على الجوانب الإدارية والقانونية التقليدية للعمل الشرطي، وأغفلت البعد الحديث للقيادة الأمنية المتمثل في التوظيف التقني لعرف العمليات الموحدة وبناء استراتيجيات أمنية موجهة خصيصاً لحماية الهوية المجتمعية³.

4. Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. Security: A New Framework for Analysis. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998.

تُعد هذه الدراسة من أهم الأدبيات التأسيسية التي قدمتها "مدرسة كوبنهاغن" لإعادة صياغة مفهوم الأمن وتوسيعه ليشمل أبعاداً غير عسكرية. هدفت الدراسة إلى بناء إطار تحليلي جديد يضع "الأمن المجتمعي" (Societal Security) كبعد مستقل يستهدف حماية الهوية والتأكيد على استمرارية الأنماط الثقافية واللغوية والدينية للمجتمعات في مواجهة التهديدات الوجودية. واعتمد الباحثون على منهج تحليل الخطاب والأمننة (Securitization Theory) لتوضيح كيفية تحويل قضايا الهوية إلى مسائل أمنية مركزية. واستنتجت الدراسة أن حماية استقرار المجتمعات تتطلب حلولاً وتدابير تختلف عن أدوات أمن الدولة التقليدية، حيث يقع التهديد المجتمعي على التماسك الاجتماعي مباشرة. ورغم القيمة الأكاديمية العالية للدراسة في التنظير للأمن المجتمعي عالمياً، إلا أنها صُممت كنموذج تحليلي للعلاقات الدولية وتفكك الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مما جعلها تغفل دور المؤسسات الأمنية والشرطية المحلية وأساليب القيادة الميدانية في إدارة هذه التهديدات وتطبيق الأمن المجتمعي واقعياً.

الفجوة البحثية يتضح من المراجعة النقدية للدراسات السابقة وجود فجوة علمية وتطبيقية جلية؛ فبينما اتجهت الأدبيات النظرية الأجنبية والعربية (كدراسة Buzan ودراسة العمري) إلى التركيز على الأمن المجتمعي كإطار مفاهيمي مجرد مرتبط بالهوية والثقافة دون بيان الآليات القيادية والمؤسسية الكفيلة بتحقيقه ميدانياً، ركزت الأدبيات الشرطية والأمنية (كدراسة المظفر ودراسة النقبي) على القيادة الأمنية من منظور إداري وهيكل داخلي يعتني بإنفاذ القانون وإدارة الأزمات التقليدية دون ربطها المباشر بديناميكيات الشراكة المجتمعية وحماية نسيج المجتمع. وتتجسد الفجوة البحثية الحالية في غياب دراسة أكاديمية تجمع بين المتغيرين في نموذج تكاملي تطبيقي يوضح "دور القيادة الأمنية" ببعديها العملي والوقائي في تعزيز "الأمن المجتمعي"، لا سيما بالتركيز على البيئة القطرية والمؤسسات الوطنية الحديثة كـ "مركز القيادة الوطني (NCC)" "بجهوزيته التقنية و"الشرطة المجتمعية" بفلسفتها الوقائية؛ وهو ما تسعى هذه الدراسة لسده وتقديم معالجة علمية شاملة له.

فرضية البحث (أو أطروحته الرئيسية)

نظراً للطبيعة الوصفية والتحليلية للبحث، يمكن صياغة أطروحة البحث الرئيسية على النحو الآتي: "تؤدي القيادة الأمنية الفعالة دوراً طردياً في الارتقاء بمستويات الأمن المجتمعي في دولة قطر؛ حيث إن توظيفها للتخطيط الاستراتيجي، وتبنيها لأنظمة القيادة التشاركية والتقنيات الاستشرافية (عبر مركز القيادة الوطني)، وتفعيلها لآليات التدخل الوقائي المباشر (عبر الشرطة المجتمعية)، يسهم بشكل حاسم في الحد من الجريمة، وحماية قيم المجتمع، وترسيخ الثقة المؤسسية."

³ لنقبي، سالم جروان. "أهمية القيادة الأمنية ودورها في إدارة جهاز الشرطة: دراسة مقارنة." مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، عدد 28 (2010): 240-201.



التصور المفاهيمي وتحديد مؤشرات الرئيسة يقوم هيكل البحث على تفاعل المتغيرات الآتية:

- المتغير المستقل (القيادة الأمنية): تتمثل مؤشرات في القدرة على التخطيط الاستراتيجي المتكامل، وتعبئة الذكاء الجماعي، وبناء الثقة، والشفافية، والقدرة على التنسيق بين الوحدات الأمنية المختلفة، وإدارة الأزمات في البيئات المعقدة.

- المتغير التابع (الأمن المجتمعي): وتتحدد مؤشرات في الحفاظ على الهوية الثقافية والاجتماعية، والشعور بالطمأنينة، وخفض معدلات الجريمة (الوقاية)، وتماسك البنية المجتمعية، والقدرة على مواجهة التهديدات الداخلية بصورة استباقية.

- المتغيرات الوسيطة (الأدوات المؤسسية للإدارة الأمنية في قطر):

1. الاستجابة التقنية والعملياتية: ممثلة في "مركز القيادة الوطني"، الذي تُقاس فعاليته بإدارة العمليات مركزياً، واستخدام التكنولوجيا وأنظمة الاتصال الحديثة، وسرعة الاستجابة للطوارئ والأزمات.

2. الشراكة والوقاية الاجتماعية: ممثلة في "الشرطة المجتمعية"، التي تُقاس فعاليتها بالتدخل المبكر، وحل النزاعات الودية، وتنفيذ برامج التوعية، وتصحيح السلوكيات السلبية.

وصف منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الموضوع. ويتم تطبيق هذا المنهج من خلال الآتي:

- وصف وتفكيك المفاهيم النظرية المرتبطة بالقيادة الأمنية والأمن المجتمعي لبيان خصائصها وتقاطعاتها.
- تحليل الدور التشغيلي والاستراتيجي الذي تقوم به المؤسسات الأمنية في دولة قطر في سبيل تحقيق الأمن المجتمعي.
- استقراء وتحليل النصوص القانونية، واللوائح التنظيمية ذات الصلة بالعمل الأمني وإدارة الأزمات.
- توظيف الدراسات والبحوث العلمية السابقة لبناء إطار مقارن يدعم استنتاجات وتوصيات البحث.

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيلي للقيادة الأمنية والأمن المجتمعي

- المطلب الأول: ماهية القيادة الأمنية ومرتكزاتها الوظيفية
- الفرع الأول: مفهوم القيادة الأمنية وخصائصها في الفكر الأمني المعاصر
- الفرع الثاني: أنماط القيادة الأمنية ومهامها الاستراتيجية والتشغيلية.
- المطلب الثاني: الأبعاد الاستراتيجية للأمن المجتمعي ومصادر تهديده
- الفرع الأول: تطور مفهوم الأمن المجتمعي في الدراسات الأمنية



- الفرع الثاني: مؤشرات استقرار الأمن المجتمعي وطبيعة التهديدات المعاصرة.
- المبحث الثاني: التطبيقات المؤسسية للقيادة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة قطر
- المطلب الأول: دور مركز القيادة الوطني (NCC) في توجيه العمليات وإدارة الأزمات
- الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمركز القيادة الوطني والتكامل التقني
- الفرع الثاني: استراتيجيات المركز في الاستجابة الفورية والحد من المخاطر
- المطلب الثاني: شرطة قطر المجتمعية كأداة وقائية استراتيجية للقيادة الأمنية
- الفرع الأول: فلسفة الشرطة المجتمعية القطرية في ترسيخ الشراكة والثقة
- الفرع الثاني: آليات التدخل المبكر ومعالجة الظواهر السلبية والنزاعات
- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيلي للقيادة الأمنية والأمن المجتمعي

يمثل كل من مفهوم "القيادة الأمنية" و"الأمن المجتمعي" محورين رئيسيين في فلسفة الاستقرار الوطني والمعاصر؛ إذ لم يعد ممكناً فصل كفاءة المؤسسات الأمنية عن طبيعة النمط القيادي الذي يدير مواردها ويوجه استراتيجياتها، كما لم يعد مقبولاً اختزال الأمن في بعده العسكري التقليدي أو المحافظة على النظام العام بالقوة المجردة. إن التحولات الهيكلية التي شهدتها البيئة الأمنية الإقليمية والدولية فرضت إعادة تشكيل للوظيفة الشرطية والأمنية لتنتقل من نمط "رد الفعل" الإجرائي إلى نمط "الاستباقية الشاملة" التي تضع المجتمع في قلب العملية الأمنية.

بناءً على ذلك، يتطلب الفهم العملي والتطبيقي لدور المؤسسات الأمنية في دولة قطر تفكيك هذين المفهومين وتأصيلهما علمياً. فمن جهة، تشكل القيادة الأمنية المحرك الأساسي للجهازية التشغيلية والتخطيط الاستراتيجي، والموجه للتربية المؤسسية والثقافة التنظيمية داخل الجهاز الأمني. ومن جهة أخرى، يمثل الأمن المجتمعي الغاية الاستراتيجية والوعاء الشامل الذي ينعكس فيه نجاح هذه القيادة، حيث يعبر عن قدرة المجتمع على الحفاظ على هويته، وتماسكه، وقيمه الثقافية والاجتماعية في مواجهة التهديدات المتنوعة.

ولتحقيق التغطية النظرية والتأصيلية الشاملة للارتباط العضوي بين القيادة الفعالة واستقرار النسيج المجتمعي، جرى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين؛ يختص **المطلب الأول** بدراسة "ماهية القيادة الأمنية ومرتكزاتها الوظيفية" عبر فرعين يوضحان مفهومها وخصائصها وأنماطها ومهامها الاستراتيجية والتشغيلية، بينما يكرس **المطلب الثاني** لبحث "الأبعاد الاستراتيجية للأمن المجتمعي ومصادر تهديده" من خلال تسليط الضوء على تطور المفهوم ومؤشرات استقراره وطبيعة التحديات المعاصرة التي تواجهه.

المطلب الأول: ماهية القيادة الأمنية ومرتكزاتها الوظيفية

تعد القيادة الأمنية حجر الزاوية في بناء المنظومات الأمنية الحديثة وتطوير كفاءتها؛ إذ تتجاوز حدود الإدارة التقليدية القائمة على تطبيق اللوائح والأوامر إلى بيئة ديناميكية تعتمد على التأثير الفعال، وتوجيه السلوك الإنساني، والتكيف السريع مع الأزمات والتهديدات المستجدة. ولا تقتصر أهمية القيادة الأمنية على تنظيم العمل الداخلي للمؤسسة الشرطية فحسب، بل تمتد لتشمل صلة الوصل الرئيسة بين الجهاز الأمني والمجتمع الذي يخدمه.



وللوقوف على الماهية العلمية لهذا المفهوم، سيتم تناول هذا المطلب من خلال فرعين أساسيين: يركز الفرع الأول على تحديد "مفهوم القيادة الأمنية وخصائصها في الفكر الأمني المعاصر"، في حين يناقش الفرع الثاني "أنماط القيادة الأمنية ومهامها الاستراتيجية والتشغيلية".

الفرع الأول: مفهوم القيادة الأمنية وخصائصها في الفكر الأمني المعاصر

أولاً: المفهوم اللغوي الاصطلاحي للقيادة الأمنية

1. **القيادة لغةً واصطلاحاً:** تستمد كلمة "القيادة" أصلها في اللغة العربية من الفعل (قَادَ)، يقال: قاد الدابة يَقُودُهَا قَوْدًا وقِيَادَةً، أي مشى أمامها لتهتدي به وتتبعه. وتتقضي القيادة وجود قائد، ومقودين، وهدف يسعى الجميع لتحقيقه عبر التوجيه والإرشاد لا عبر القسر والإكراه⁴. أما في الاصطلاح الإداري والأمني، فتُعرف القيادة بأنها: "القدرة التأثيرية التي يمارسها فرد (القائد) في سلوك الآخرين (المروّسين أو التابعين) وتوجيه جهودهم بطريقة تطوعية وبروح معنوية عالية ونحو تحقيق أهداف محددة ومشتركة"⁵. فالقيادة بالأساس هي عملية تفاعلية ديناميكية تتأسس على النفوذ المعنوي، والسلطة الأدبية، والمهارات الشخصية، قبل أن تستند إلى القوة القانونية الممنوحة للمنصب.

2. **القيادة الأمنية (Security Leadership):** عند اقتران القيادة بالبعد الأمني، يكتسب المفهوم دلالات خاصة تنبع من طبيعة البيئة الأمنية المتميزة بالتعقيد، والمخاطر المرتفعة، والسرعة الفائقة في اتخاذ القرار. وتُعرف القيادة الأمنية اصطلاحاً بأنها: "مجموعة من الممارسات الاستراتيجية والتشغيلية والمهارات التأثيرية التي يمارسها القائلون على الإدارة الأمنية لتوجيه الطاقات البشرية، وإدارة الموارد المادية والتقنية، وصياغة القرارات الميدانية والاستباقية لمواجهة التهديدات، وحفظ النظام العام، وحماية أرواح الممتلكات والمجتمع مع الحفاظ على مشروعية الأداء والثقة المؤسسية"⁶.

3. **التمييز بين القيادة الأمنية والأنماط القيادية الأخرى:** تختلف القيادة الأمنية جوهرياً عن القيادة الإدارية والقيادة العسكرية التقليدية في عدة أبعاد:

- **مقابل القيادة الإدارية المدنية:** بينما تركز القيادة الإدارية على إنتاج الخدمات، وضمان سير المرافق، وتحقيق الأرباح أو الكفاءة التنظيمية في ظروف مستقرة نسبياً، تعمل القيادة الأمنية في بيئات عالية المخاطر (High-Reliability Organizations) تتسم بالغموض وشدة الضغوط وصعوبة التنبؤ، حيث يترتب على خطأ القرار الأمني خسائر بشرية ومجتمعية جسيمة.

- **مقابل القيادة العسكرية القتالية:** تعتمد القيادة العسكرية غالباً على تسلسل هرمي صارم، وتوجيه القوة نحو عدو خارجي محدد لإنهاك قوته أو تدميرها. في المقابل، تعمل القيادة الأمنية داخل المجتمع المدني نفسه، ويتعامل القائد الأمني مع مواطنين ومقيمين يستوجب حمايتهم وصون حقوقهم؛ مما يتطلب توازناً دقيقاً جداً بين استخدام السلطة المشروعة وإنفاذ القانون من جهة، وبين كسب الثقة والاحترام والالتزام الأخلاقي من جهة أخرى⁷.

⁴ ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، 1414 هـ)، مادة (قود)؛

⁵ ماهر، أحمد، القيادة: المهارات الأساسية للقائد الفعال (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011)، ص25.

⁶ المظفر، عبد الرحمن خالد. "فن القيادة الأمنية: من التأثير الفردي إلى الاستجابة الاستراتيجية." المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات 6، عدد 14 (2025): ص45

⁷ لنقبي، سالم جروان. "أهمية القيادة الأمنية ودورها في إدارة جهاز الشرطة: دراسة مقارنة." مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، عدد 28 (2010) ص208





ثانياً: خصائص القيادة الأمنية في الفكر المعاصر

شهد الفكر الأمني المعاصر تحولاً مفاهيمياً نحو تقييم القائد الأمني بناءً على خصائص تشغيلية وأخلاقية واستراتيجية متكاملة، تتلاءم مع بيئة تقلبات "الفوكا"⁸ التي تحكم عالم اليوم. ومن أبرز هذه الخصائص:

1. **الرؤية الاستراتيجية والمرونة الاستراتيجية:** لم يعد القائد الأمني المعاصر مجرد منفذ للتعليمات أو معالج لنتائج الجرائم والأزمات بعد وقوعها، بل أصل الفكر الحديث ضرورة امتلاكه قدرة استشرافية تعتمد على الاستخبار والاستفادة من البيانات الضخمة والتكنولوجيا الحديثة للتنبؤ بالمخاطر قبل أن تتجسد واقعاً. وترتبط بهذه الرؤية مرونة عالية تتيح إعادة صياغة الخطط الميدانية والتكتيكية فور تغير المعطيات الميدانية.

2. **الذكاء العاطفي والتواصل المجتمعي:** يتطلب العمل الأمني المعاصر مستويات عالية من الذكاء العاطفي والاجتماعي؛ فالقائد الأمني الناجح هو من يمتلك القدرة على فهم انفعالات مرؤوسيه وتحفيزهم، إلى جانب الاستيعاب الدقيق لمخاوف المجتمع وتطلعاته. يساعد الذكاء العاطفي القيادة الأمنية في نزع فتيل الأزمات المجتمعية والحد من الاحتقان عبر الحوار والتواصل الإيجابي دون الحاجة للاحتكام المباشر إلى الخيارات الأمنية الصلبة.

3. **الشرعية الأخلاقية والتضحية:** تستمد القيادة الأمنية قوتها الحقيقية من الشرعية الأخلاقية والانضباط السلوكي. إن القدوة الحسنة، والالتزام بالقوانين ومبادئ حقوق الإنسان، والنزاهة المطلقة، تشكل الدعائم الرئيسة التي تبني ثقة الأفراد داخل الجهاز الشرطي وتكسب المؤسسة الأمنية احترام الجمهور ومساندته الفاعلة.

4. **السرعة والرشاقة في اتخاذ القرار تحت الضغوط:** تتسم الحوادث والأزمات الأمنية بضيق الوقت ونقص المعلومات المتوفرة في لحظات نشوئها الأولى. من هنا، تتجلى خصائص القيادة الفذة في القدرة على التقييم السريع للموقف (Situational Awareness)، والموازنة بين المخاطر والمكاسب، لاتخاذ قرارات حاسمة وشجاعة دون تردد قد يؤدي إلى تفاقم الموقف.

الفرع الثاني: أنماط القيادة الأمنية ومهامها الاستراتيجية والتشغيلية

أولاً: أنماط القيادة الأمنية في البيئات المعقدة

تتعدد الأنماط السلوكية والأساليب التي يتبناها القادة الأمنيون بحسب الطبيعة التنظيمية ومستوى التهديد ونوعية الموقف الميداني. ويمكن تقسيم أبرز هذه الأنماط إلى ما يلي:

1. **النمط الأوتوقراطي (التوجيهي الصارم):** يركز هذا النمط على حصر مركزية اتخاذ القرار في يد القائد، والاعتماد التسلسلي الصارم على الأوامر والتعليمات دون إفصاح مجال واسع للمشاركة أو النقاش. وعلى الرغم من أن هذا النمط يُعد غير مرغوب فيه إدارياً في الظروف العادية لتأثيره سلباً على المبادرة والروح المعنوية، إلا أنه يظل نمطاً ضرورياً وحاسماً في حالات "الأزمات الأمنية الحادة والطوارئ الكبرى" (كالهجمات الإرهابية، أزمات الرهائن، والكوارث الشاملة) التي تتطلب انضباطاً مطلقاً وسرعة تنفيذ لا تحتمل الجدل.

2. **النمط التشاركي (الديمقراطي):** يعتمد القائد الأمني في هذا النمط على تفويض السلطات، وإشراك المرؤوسين والخبراء في تحليل المشكلات وصياغة السياسات والخطط الأمنية. يُثبت هذا النمط فاعليته العالية في

⁸ VUCA: Volatility, Uncertainty, Complexity, Ambiguity



مجالات التخطيط الاستراتيجي، وتطوير أساليب الوقاية من الجريمة، وبناء استراتيجيات الشرطة المجتمعية، حيث يعزز الإبداع المؤسسي، ويضمن التزام الكوادر الأمنية بتنفيذ الخطط التي شاركوا في صنعها⁹.

3. **النمط التحويلي (Transformational Leadership):** يُعد من أكثر الأنماط ملائمة للمؤسسات الأمنية الحديثة التي تسعى للتطوير والابتكار. يسعى القائد التحويلي إلى إحداث تغيير جذري في الثقافة التنظيمية للجهاز الأمني عبر إلهام المرؤوسين، ورفع مستوى وعيهم بالرسالة النبيلة للعمل الأمني، وغرس قيم التميز والتضحية، وتطبيق التكنولوجيا الحديثة لتحديث المنظومة الشرطية وتطوير قدراتها.

4. **النمط الظرفي (Maturity/Situational Leadership):** يقوم هذا النمط على مبدأ المرونة؛ إذ لا يلتزم القائد الأمني بأسلوب واحد ثابت، بل يكتف نمطه القيادي بناءً على معطيات الموقف، ومستوى خطورة الأزمة، ومدى نضج وكفاءة الفريق الشرطي المشارك. فهو يستعمل النمط الأوتوقراطي أثناء التدخلات التكتيكية السريعة، وينتقل للنمط التشاركي أو التحويلي في مرحلة المراجعة والتخطيط وصياغة الشراكات المجتمعية.

ثانياً: المهام الاستراتيجية والتشغيلية للقيادة الأمنية

تتوزع مسؤوليات القيادة الأمنية في المنظومة الشرطية والمؤسسية المعاصرة على مستويين متكاملين ينعكسان مباشرة على صون الأمن والاستقرار:

1. **المهام الاستراتيجية (Strategic Tasks):** تتعلق بالبناء طويل المدى وتوجيه بوصلة المؤسسة الأمنية، وتشمل:

– **صياغة السياسة الأمنية العامة:** تحديد الرؤية، والرسالة، والأهداف الاستراتيجية لحفظ الأمن الداخلي بالتوافق مع الرؤى الوطنية للدولة¹⁰.

– **إدارة وتوزيع الموارد:** ضمان التوزيع العادل والكفء للموارد البشرية والمادية والتقنية، والاستثمار في التدريب التخصصي والتقنيات الرقمية لغرف العمليات والاستخبار.

– **بناء التحالفات والشراكات المؤسسية والمجتمعية:** توثيق التعاون بين المؤسسة الأمنية والوزارات والقطاعات الخدمية، إلى جانب بناء جسور الشراكة المستدامة مع مؤسسات المجتمع المدني وأفراد المجتمع.

– **إدارة السمات والمخاطر الشاملة:** تقييم البيئة الأمنية الإقليمية والدولية وتأثيراتها المحتملة على الداخل، ووضع الخطط الاستباقية للتعامل مع المخاطر العابرة للحدود والجرائم السيبرانية والتهديدات الهجينة.

2. **المهام التشغيلية والميدانية (Operational Tasks):** تختص بالتطبيق المباشر وإدارة العمليات اليومية الطارئة، وتتضمن:

– **السيطرة القيادية وإدارة العمليات (Control & Command):** الإشراف المباشر على سير العمليات الأمنية والتكتيكية، وتنسيق الأداء بين مختلف الوحدات الميدانية (دوريات، تحريات، دفاع مدني، حركة مرور).

– **استجابة إدارة الأزمات والحوادث الكبرى:** قيادة غرف العمليات المشتركة عند وقوع الحوادث الجسيمة، وإصدار التعليمات الفورية لتطويق الأحداث، وتأمين المنشآت الحيوية، وحماية الأرواح.

⁹ لنقبي، سالم جروان. "أهمية القيادة الأمنية ودورها في إدارة جهاز الشرطة، مرجع سابق، ص 222

¹⁰ مثل رؤية قطر الوطنية 2030





– جمع وتحليل البيانات والاستخبار الجنائي: توجيه الوحدات المختصة بجمع المعلومات وتحليلها، واستخلاص المؤشرات الأمنية لتوجيه الدوريات الأمنية نحو مناطق البؤر الإجرامية المحتملة.

– المتابعة والتقييم الميداني المستمر: قياس كفاءة وزمن الاستجابة (Response Time) للبلاغات، ومراجعة الأداء الشرطي بعد تنفيذ العمليات لتحديد الثغرات وتطوير الخطط التشغيلية المستقبلية.

المطلب الثاني: الأبعاد الاستراتيجية للأمن المجتمعي ومصادر تهديده

يشكل الأمن المجتمعي (Societal Security) الركيزة الجوهرية لمنظومة الأمن الوطني الشامل، حيث لم يعد من المقبول في الدراسات الاستراتيجية المعاصرة اختزال الأمان في حماية حدود الدولة الجغرافية أو فرض السيطرة الشرطية بالقوة، بل أضحت حماية الإنسان في بيئته الاجتماعية والفكرية الثابت الأول لاستقرار الدول. يتطلب الفهم الاستراتيجي للأمن المجتمعي تفكيك بنيته المعرفية، ودراسة مسار تطوره التاريخي والفكري، إلى جانب الوقوف الميداني والدراسي على طبيعة المخاطر والتهديدات العابرة والمستحدثة التي تواجه المجتمعات الحديثة¹¹.

وبناءً عليه، يُقسم هذا المطلب إلى فرعين متكاملين: يناقش الفرع الأول "تطور مفهوم الأمن المجتمعي والتحول المعرفي في الدراسات الأمنية" متناولاً جذوره وتمايزه المفاهيمي ومقوماته، في حين يكرّس الفرع الثاني لبحث "مصادر تهديد الأمن المجتمعي ومؤشرات استقراره في المجتمعات المعاصرة" من خلال تحليل التهديدات الداخلية والخارجية ودور القيادة الأمنية في قياس الاستقرار وتعزيز الوقاية.

الفرع الأول: تطور مفهوم الأمن المجتمعي والتحول المعرفي في الدراسات الأمنية

أولاً: التطور التاريخي والجذور الفلسفية للأمن المجتمعي

ظلت الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية لعقود طويلة محكومة بالنظرة الواقعية التقليدية (Traditional Realism) التي تجعل من "الدولة الوطنية" (State) الفاعل الوحيد والمحتكر لمفهوم الأمن، وحصرت التهديدات الأمنية في الجانب العسكري والصدام المسلح بين الدول¹²، إلا أن التحولات الجيوسياسية الكبرى التي عقيت نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وبروز الصراعات الداخلية المرتكزة على أبعاد عرقية وثقافية ودينية، كشفت عن عجز هذه المقاربة التقليدية عن تفسير الظواهر الأمنية المستحدثة.

في هذا السياق المعرفي، برزت "مدرسة كوبنهاغن" (Copenhagen School) بقيادة المفكر الاستراتيجي باري بوزن (Barry Buzan) وأولي ويفر (Ole Wæver) لتحدث انعطافاً مفاهيمياً كبيراً في حقل التحليل الأمني؛ حيث تم توسيع نطاق المفهوم عبر طرح أطروحة إعادة هيكلة القطاعات الأمنية (Securitization Theory) وتوسيع موضوع الأمان ليشمل خمسة أبعاد رئيسية: البعد العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والبيئي، والبعد المجتمعي¹³.

¹¹ أبو دوح، خالد كاظم. (2022). الأمن المجتمعي: حماية المجتمع في مواجهة التهديدات الحديثة. أوراق السياسات الأمنية، الرياض: مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص ٢٢

¹² قلعي، أمينة. (2019). "مدرسة كوبنهاغن: الأمن ودور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10(1)، ص 123

¹³ لعمرى، منير. "الأمن المجتمعي مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى." مجلة آفاق علمية 12، عدد 3 (2020): ص ١١٢.





وقد صاغت هذه المدرسة مفهوم "الأمن المجتمعي" ليكون مفهوماً مستقلاً بذاته، يعنى بدراسة قدرة المجتمع على الحفاظ على خصائصه الجوهرية، وهويته الوطنية والثقافية، وأنماطه اللغوية والسلوكية، وضمان استمراريتها تحت ظروف التغيير والتهديد الحقيقي أو المحتمل¹⁴، ولم يعد المجتمع مجرد أداة في يد الدولة، بل أصبح موضوعاً راسخاً للأمن يستوجب الحماية والاستثمار الاستراتيجي¹⁵.

ثانياً: التميز المفاهيمي بين الأمن المجتمعي والأبعاد الأمنية الأخرى

لتجنب الخلط المفاهيمي القائم في الأدبيات الأمنية الإدارية والسياسية، يتوجب إبراز الحدود الفاصلة بين الأمن المجتمعي وغيره من المفاهيم المجاورة¹⁶، وذلك على النحو الآتي:

1. **التمييز عن الأمن القومي (National Security):** يتخذ الأمن القومي من "الدولة" وسيادتها ومؤسساتها ونظامها السياسي مرجعاً أساسياً للحماية. ينصب تركيز الأمن القومي على سلامة أراضي الدولة ومؤسساتها السلطوية ضد العدوان. بينما يتخذ الأمن المجتمعي من "المجتمع والنسيج الاجتماعي" مرجعاً رئيساً له؛ فالمستهدف بالحماية هنا ليس فقط الهيكل التشريعي أو التنفيذي للدولة، بل الهوية الجمعية، والتضامن الفكري، والسلم الاجتماعي بين فئات المجتمع¹⁷.

2. **التمييز عن الأمن العسكري (Military Security):** يركز الأمن العسكري على تنمية قدرات الردع القتالي والتجهيز التسليحي للتعامل مع التهديدات الصلبة والمباشرة ذات الطابع المسلح. في المقابل، يتعامل الأمن المجتمعي مع أدوات ناعمة وغير عسكرية في معالجة التهديدات التي تطال المكون الثقافي والسلوكي، معتمداً على أدوات الشراكة، والوقاية الشرطية، والوعي الفكري، وتعزيز العدالة الاجتماعية¹⁸.

3. **التمييز عن الأمن الإنساني (Human Security):** يركز الأمن الإنساني -بحسب أطروحات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- على "الفرد" بصفته الوحدة الأساسية للتحليل، معنياً بتحريره من الخوف والحاجة (مثل الأمن الغذائي، والصحي، والبيئي). أما الأمن المجتمعي فيعتمد "الجماعة أو المجتمع" ككل بوصفه وحدة التحليل؛ متجاوزاً الحاجات الفردية للمواطن ليصل إلى استقرار البنية الهيكلية للقيم والثقافة المتبادلة بين المجموعات السكانية داخل الدولة¹⁹.

ثالثاً: المقومات الأساسية لاستقرار الأمن المجتمعي

يستند استقرار الأمن المجتمعي في أي دولة إلى منظومة متكاملة من المقومات التي تشكل صمام الأمان حيال مختلف التحولات والهزات الاجتماعية؛ وتتمثل أبرز هذه المقومات في:

1. **التعزيز والتماسك للهوية الوطنية والثقافية:** تعد الهوية الوطنية الجامعة النواة الصلبة للأمن المجتمعي. ويشمل ذلك حماية اللغة، والدين، والتراث الحضاري، والمبادئ الأخلاقية الحاكمة للسلوك العام. إن ضعف

¹⁴ بوزن، باري. (2001). الناس والدول والخوف: الأجندة الجديدة للدراسات الأمنية القومية في عصر ما بعد الحرب الباردة. ترجمة: أحمد ظاهر. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. ص ١٠٢

¹⁵ Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. Security: A New Framework for Analysis. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998, p.22.

¹⁶ أبو دوح، خالد كاظم. (2022). الأمن المجتمعي: حماية المجتمع في مواجهة التهديدات الحديثة. مرجع سابق، ص ١٥

¹⁷ أبو دوح، خالد كاظم. (2022). الأمن المجتمعي: حماية المجتمع في مواجهة التهديدات الحديثة. مرجع سابق، ص ١٨

¹⁸ زقاغ، عادل. (2018). "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، (2)6، ص ٥٤

¹⁹ جهشان، هاني (2018) الأمن والأمان" والحماية الاجتماعية في الأردن، www.jahshan.club





منظومة القيم أو اختراق الهوية الوطنية يولد حالة من الفراغ الفكري والاعترا ب الاجتماعي الذي يسهل استغلاله من قبل التنظيمات الإجرامية أو الجهات المتطرفة²⁰.

2. التماسك الاجتماعي والعدالة التوزيعية: يتطلب الأمن المجتمعي المستدام الحد من الفجوات الطبقيّة والاجتماعية، وتوفير تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد والمنافع الوطنية. إن الشعور بالإجحاف أو التهميش يضعف الانتماء الوطني ويفكك الروابط المجتمعية، مما يخلق بيئات خصبة للجرائم واضطراب النظام العام.

3. الأمان السيكولوجي والتضامن الجماعي: يتعدى الأمن المجتمعي المؤشرات المادية الملموسة ليشمل الطمأنينة النفسية العامة (Psychological Safety) لدى المواطنين والمقيمين. ويعني ذلك بناء قناعة جمعيّة وثقة مطلقة بقدرة الدولة وأجهزتها الأمنية على حماية الأفراد وصون حقوقهم وكرامتهم، مع توثيق التضامن بين مكونات المجتمع المختلفة²¹.

الفرع الثاني: مصادر تهديد الأمن المجتمعي ومؤشرات استقراره في المجتمعات المعاصرة

أولاً: التهديدات الداخلية العابرة للهوية والتماسك

تواجه المجتمعات الحديثة حزمة من التهديدات الداخلية ذات الأبعاد المعقدة والمستحدثة التي تؤثر مباشرة على استقرار النسيج المجتمعي، ومن أبرز هذه التهديدات:

1. الجرائم المستحدثة والشائعات عبر الفضاء السيبراني: أدى التحول الرقمي السريع إلى ظهور الجرائم السيبرانية الموجهة ضد الأفراد والمؤسسات، والتي تشمل الابتزاز الإلكتروني، واختراق الخصوصية، ونشر الأخبار الكاذبة والشائعات الضارة التي تستهدف ضرب الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. إن سرعة انتشار الشائعات عبر منصات التواصل الاجتماعي تشكل تهديداً استثنائياً للسلم الأهلي والطمأنينة العامة²².

2. التغيرات الديموغرافية واختلال التركيبة السكانية: تتعرض بعض الدول المتطورة واقتصادات النمو السريع -ومنها دول مجلس التعاون الخليجي- لتحديات ديموغرافية ناتجة عن التدفقات الكثيفة للعمالة الوافدة من ثقافات وخلفيات متعددة. وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والتنموية لهذه العمالة، إلا أن وجود فوارق ثقافية وقيمية شاسعة قد يفرز بعض الظواهر السلوكية الدخيلة، مما يستدعي من القيادة الأمنية تبني سياسات اندماج ووقاية واعية تحافظ على الهوية الأصيلة للمجتمع²³.

3. النزاعات الأسرية وتفكك البناء القيمي: تعد الأسرة اللبنة الأساسية للتركيبة المجتمعية؛ ومن ثم فإن ارتفاع معدلات التفكك الأسري، أو ضعف الرقابة الوالدية، أو انتشار ظواهر الانحراف الجرمي بين الشباب والمراهقين، يمثل تهديداً مباشراً للأمن المجتمعي. ويتحول ضعف التماسك الأسري إلى بيئة توليدية للجرائم والسلوكيات المعادية للمجتمع (Anti-Social Behavior).

²⁰ رقاغ، عادل. (2018). "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، مرجع سابق، ص ٦٢
²¹ Innes, M. (2014). Signal Crimes: Social Reactions to Crime, Disorder and Control. Oxford: Oxford University Press .P88.

²² الشمري، خلف مبارك. (2021). الظواهر السلوكية للشباب والوقاية منها: دراسة تطبيقية على المجتمع القطري. الدوحة: دار الراية للنشر والتوزيع. ص ٨٢

²³ الدوسري، فهد حمد. (2022). إدارة التعددية الثقافية والأمن المجتمعي في دولة قطر: رؤية أمنية وقائية. الدوحة: مركز البحوث والدراسات الأمنية، ص 114





ثانياً: التهديدات الخارجية والخيارات الهجينة

لم تعد التهديدات الخارجية تقتصر على الجيوش النظامية والتجنيس الحربي، بل تطورت إلى أشكال هجينة (Hybrid Threats) تعمل على اختراق الأمن المجتمعي من الداخل، ومنها:

1. **العولمة الثقافية والتجريف القيمي القسري:** تسعى بعض أنماط العولمة الإعلامية إلى فرض أنماط سلوكية وقيمية تتعارض مع الخصوصيات العفائية والتفافية للمجتمعات المحافظة. ويشمل هذا الغزو الفكري محاولات إضعاف المؤسسات الاجتماعية التقليدية وتفكيك المفاهيم الأخلاقية الموجهة للسلوك.

2. **الحروب النفسية والتضليل الإعلامي الممنهج:** تستخدم الأطراف المعادية أو شبكات الجريمة المنظمة وسائل الإعلام العابرة للحدود والمنصات الموجهة لتأجير الخطابات الطائفية أو الفئوية، وتغذية خطابات الكراهية والتطرف. يستهدف هذا التضليل تفكيك اللحمة الوطنية وغرس بذور الشك والريب في كفاءة وشرعية المنظومة الأمنية والسياسية.

ثالثاً: مؤشرات قياس كفاءة الأمن المجتمعي ودور القيادة الأمنية الوقائية

تتطلب إدارة الأمن المجتمعي الانتقال من الانطباعات العامة إلى القياس العلمي الدقيق القائم على مؤشرات أداء ومعايير استقرار واضحة، تمكن القيادة الأمنية من تقييم الحالة الأمنية وصياغة التدخلات الوقائية المناسبة. وتتلخص أهم هذه المؤشرات في:

1. **مؤشر الثقة المؤسسية بالشرطة (Institutional Trust Index):** يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد المواطنين والمقيمين على المؤسسة الشرطية والأمنية، ومدى قناعتهم بنزاهة وشفافية وشرعية قرارات قيادتها. وتُعد مستويات الثقة المرتفعة الدليل الأكثر وضوحاً على نجاح القيادة الأمنية في بناء شراكة حقيقية مع المجتمع.²⁴

2. **مؤشر الشعور العام بالأمان (Fear of Crime Index):** يقيم هذا المؤشر الانطباع السائد لدى الأفراد حول درجة أمانهم الشخصي أثناء ممارسة حياتهم اليومية والتنقل في الفضاءات العامة أو عبر الشبكة العنكبوتية. ولا يقتصر التقييم على الانخفاض الرقمي لإحصاءات الجريمة المدونة، بل يمتد إلى الانطباع النفسي العام بالسلامة.²⁵

3. **مؤشر الشراكة والوقاية المجتمعية (Community Partnership Index):** يقيس مدى إقبال أفراد المجتمع ومؤسساته المدنية والأهلية على التعاون المباشر مع الأجهزة الأمنية، سواء عبر الإبلاغ الاستباقي عن الظواهر المشبوهة، أو المشاركة في برامج التوعية ووسائل الوقاية التي تنظمها قطاعات الشرطة المجتمعية.²⁶

4. **الدور الوقائي للقيادة الأمنية في استدامة الأمن المجتمعي:** إن الموازنة الاستراتيجية التي تطبقها القيادة الأمنية تجعل منها حامية الأمن المجتمعي؛ إذ ينبغي على القيادة تبني منهجية تحليلية مسبقة تعتمد على الذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات لترصد مؤشرات التوتر الاجتماعية أو الجرمية قبل تفاقمها. ومن خلال دمج الأجهزة التشغيلية التكنيكية (مثل مراكز القيادة والسيطرة) مع الأجهزة ذات الطابع الوقائي التشاركي (مثل

²⁴ لنقبي، سالم جروان. "أهمية القيادة الأمنية ودورها في إدارة جهاز الشرطة، مرجع سابق، ص 231

²⁵ Innes, M. (2014). Signal Crimes: Social Reactions to Crime, Disorder and Control. Oxford: Oxford University Press, 112

²⁶ دولة قطر، وزارة الداخلية. (2018). استراتيجية وزارة الداخلية 2018-2022: حفظ الأمن والنظام العام. الدوحة: إدارة التخطيط والجودة، وزارة الداخلية.





الشرطة المجتمعية)، تتمكن القيادة الأمنية من بناء درع حصين يقي المجتمع من المخاطر ويضمن استدامة نموه واستقراره.

تأسيساً على ما تم تأصيله وتحليله في هذا المبحث، يتضح أن القيادة الأمنية والأمن المجتمعي يمثلان وجهين لعملة واحدة في بناء صرح الاستقرار الوطني؛ فالقيادة الواعية ذات الرؤية الاستشرافية والمرونة العالية تشكل الضمانة الأساسية لحماية نسيج المجتمع وهويته وتماسكه من مختلف التهديدات المعاصرة التقليدية والهجينة.

وبناءً على هذه التغطية النظرية، يتطلب التناول التحليلي الشامل الانتقال من الأطر المفاهيمية والأكاديمية العامة إلى واقع الممارسة الميدانية والتطبيقية؛ وهو ما يجسده المبحث الثاني من خلال استعراض التطبيقات المؤسسية للقيادة الأمنية في دولة قطر، بالتركز على الدور العملي لمركز القيادة الوطني (NCC) والدور الوقائي والتشاركي لشرطة قطر المجتمعية.

المبحث الثاني: التطبيقات المؤسسية للقيادة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة قطر

يمثل الانتقال من الأطر المفاهيمية والتأصيلية للقيادة الأمنية والأمن المجتمعي إلى حقل التطبيق المؤسسي الميداني ضرورة منهجية لا غنى عنها لاختبار فاعلية النماذج النظرية ومدى قدرتها على التكيف مع متطلبات الواقع المعاش. وفي هذا السياق، تطرح التجربة الأمنية بدولة قطر نموذجاً استثنائياً في التطور والتحديث التنظيمي؛ إذ استطاعت المؤسسة الأمنية القطرية -بفضل الرؤية الاستشرافية للقيادة الأمنية وتكامل السياسات الوطنية- التحول من النمط الشرطي التقليدي إلى منظومة أمنية ذكية، استباقية، وشاملة، تجمع بين التوظيف التقني المعقد لغرف السيطرة وإدارة الأزمات من جهة، وبين النهج الوقائي التشاركي القائم على بناء الشراكة المستدامة مع المجتمع من جهة أخرى.

ولسبر أغوار هذه التجربة وتفكيك أبعادها الميدانية والقانونية، يتناول هذا المبحث التطبيقات المؤسسية للقيادة الأمنية في دولة قطر من خلال التركيز على ركيزتين استراتيجيتين تعبران عن تكامل "البعد العملي التكتيكي" مع "البعد الوقائي الاجتماعي". يختص **المطلب الأول** بمبحث "دور مركز القيادة الوطني (NCC) في توجيه العمليات وإدارة الأزمات"، مستعرضاً بنائه التنظيمي، والغطاء القانوني المنظم لأعماله، والمنظومة التقنية المترابطة التي يديرها لتحقيق سرعة الاستجابة الميدانية وبث الطمأنينة العامة. في حين يكرس **المطلب الثاني** لدراسة "شرطة قطر المجتمعية كأداة وقائية استراتيجية للقيادة الأمنية"، عبر تحليل فلسفتها التنظيمية، وإطارها اللأحيي، وآلياتها الميدانية في معالجة النزاعات والحد من الجريمة وسلوكيات الانحراف قبل تفاقمها.

المطلب الأول: دور مركز القيادة الوطني (NCC) في توجيه العمليات وإدارة الأزمات

يُعد مركز القيادة الوطني (National Command Center - NCC) في دولة قطر العصب المركزي والشريان الرئيس للسيطرة القيادية والعملياتية لوزارة الداخلية وكافة القطاعات العسكرية والأمنية والخدمية المعنية بإدارة الأمن والسلامة في الدولة. إن تحول طبيعة المخاطر والأزمات المعاصرة، وتسارع النمو العمراني والاقتصادي الذي شهدته دولة قطر، فرض ضرورة إيجاد مركز موحد للعمليات الأمنية يتمتع بأعلى درجات التكامل التقني والاستجابة الميدانية السريعة.

ولتحليل الدور الذي يؤديه هذا الصرح الأمني تحت إشراف القيادة الأمنية، جرى تقسيم هذا المطلب إلى فرعين رئيسيين: **يركز الفرع الأول** على "الهيكل التنظيمي لمركز القيادة الوطني والتكامل التقني والتأصيل القانوني"، بينما يناقش **الفرع الثاني** "استراتيجيات المركز في الاستجابة الفورية والحد من المخاطر وإدارة الأزمات".



الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمركز القيادة الوطني والتكامل التقني والتأصيل القانوني

أولاً: الإطار القانوني والتنظيمي لمركز القيادة الوطني في التشريع القطري

تستمد المنظومة الأمنية في دولة قطر مرجعيتها التشريعية من الإطار الدستوري والقانوني المعزز لسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات؛ حيث ينص الدستور الدائم لدولة قطر في مادته (٥٣) على أن "الدفاع عن الوطن واجب على كل مواطن"²⁷، كما ينص على حماية الأمن والنظام العام كواجب استراتيجي ترعاه الدولة. وتتسق الممارسة العملية لمركز القيادة الوطني مع منظومة من التشريعات والقوانين الوطنية المحكمة، والتي من أبرزها:

1. **قانون الشرطة رقم (23) لسنة 1993م وتعديلاته:** يشكل هذا القانون الحجر الأساس في تحديد صلاحيات قوة الشرطة والجهات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، حيث أسند لقوة الشرطة صراحة مهام منع الجرائم وكشفها، وحفظ النظام والأمن العام، وحماية الأرواح والأموال، وإدارة الأزمات والكوارث²⁸. وتجسد الممارسة القيادية داخل مركز القيادة الوطني التفويض القانوني الممنوح لوزير الداخلية ومدير عام الأمن العام في تجميع غرف العمليات وإدارة القوات الميدانية تحت قيادة موحدة.

2. **القانون رقم (9) لسنة 2011م بتنظيم كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية**²⁹: يُعد هذا القانون من أهم التشريعات الداعمة للبنية التقنية لمركز القيادة الوطني؛ حيث أوجب في مادته (2) على المنشآت الحيوية والمباني التجارية والسكنية والمرافق العامة تركيب كاميرات وأجهزة مراقبة أمنية وفق المواصفات الفنية التي تحددها الجهات المختصة بوزارة الداخلية. كما خول القانون وزارة الداخلية ممثلة بإدارة النظم الأمنية ومركز القيادة الوطني حق ربط هذه الكاميرات بالمنظومة الأمنية المركزية، وتزويد الجهات المختصة بالتسجيلات عند الحاجة لغايات الوقاية من الجريمة والتحقيق الجنائي، مع فرض حماية مشددة على سرية البيانات وخصوصية الأفراد³⁰.

3. **قرار مجلس الوزراء رقم (17) لسنة 1998م بإنشاء اللجنة الدائمة للطوارئ وتعديلاته**³¹: يعكس هذا القرار التكامل التنظيمي بين مركز القيادة الوطني ومؤسسات الدولة المختلفة؛ حيث منح القرار اللجنة الدائمة للطوارئ -التي تتخذ من مركز القيادة الوطني مقراً عملياتياً لها أثناء الأزمات- صلاحيات واسعة لإعداد الخطط الوطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية والصناعية، وتنسيق جهود القوات المسلحة، وقوة الأمن الداخلي (لخوياً)، والدفاع المدني، ومؤسسة حمد الطبية (خدمة الإسعاف)، والجهات الخدمية الأخرى³².

²⁷ الدستور الدائم لدولة قطر المادة (٥٣)

²⁸ المري، عبد الله علي. (2019). القيادة الأمنية وإدارة الأزمات الكبرى في دولة قطر. الدوحة: دار الشرق للنشر والتوزيع. ص 88

²⁹ القانون رقم (9) لسنة 2011م بتنظيم كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية

³⁰ الهاجري، محمد مسفر. (2021). التحديث التكنولوجي للأنظمة الأمنية ودوره في حوكمة الاستجابة الميدانية: مركز القيادة الوطني أنموذجاً. الدوحة: أكاديمية الشرطة. ص 52

³¹ قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2002 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (17) لسنة 1998 بإنشاء لجنة دائمة للطوارئ

³² الكواري، جاسم محمد. (2020). إدارة الأزمات والكوارث في التشريع القطري: دراسة تحليلية لدور اللجنة الدائمة للطوارئ ومركز القيادة الوطني. الدوحة: دار المناهج، ص 114



ثانياً: البنية الهيكلية والتنظيمية للمركز وآليات القيادة والسيطرة

تتجسد الفلسفة القيادية الحديثة لمركز القيادة الوطني في مفهوم "القيادة والسيطرة المشتركة" (Joint Command and Control)؛ إذ يقطع المركز مع النمط القديم القائم على تشتت غرف العمليات بين الإدارات الشريطية المختلفة، ليجمعها في بيئة عملياتية موحدة ومتكاملة هندسياً وتقنياً³³، وتتكون البنية التنظيمية للمركز من عدة وحدات وإدارات رئيسية تتكامل فيما بينها:

1. **غرفة العمليات المركزية (Central Operations Room):** تضم ممثلين دائمين ومخولين بصلاحيات قيادية عن كافة القطاعات الأمنية والخدمية في الدولة، ومنها:

- إدارة شرطة النجدة (الفرقة): المسؤول المباشر عن الدوريات الميدانية وسرعة الانتشار.
- الإدارة العامة للمرور: المعنية بإدارة الشبكة المرورية، ورصد الحوادث، وتسهيل المسارات الطارئة.
- الإدارة العامة للدفاع المدني: المختصة بالتعامل مع الحرائق، والإنقاذ، والحوادث الكيميائية والصناعية.
- قوة الأمن الداخلي (لخويا): قوة التدخل السريع للتعامل مع المواقف الميدانية عالية الخطورة.
- مؤسسة حمد الطبية (خدمة الإسعاف): لتوفير الاستجابة الطبية الفورية للحوادث والإصابات.

2. **خلية إدارة الأزمات والحوادث الكبرى (Crisis Management Cell):** تُفعل هذه الخلية بقرار من القيادة الأمنية العليا عند وقوع حوادث طارئة أو أزمات ذات مستوى قيادي عالٍ (كالحوادث البيئية، أو الأحداث الأمنية المعقدة، أو الفعاليات الدولية الكبرى). وتضمن هذه الخلية حضور متخذي القرار من مختلف الوزارات والهيئات الوطنية للتحليل السريع للموقف لاتخاذ القرارات السيادية والميدانية في وقت حقيقي (Real-Time Decision Making)³⁴.

3. **قسم نظم المعلومات الجغرافية والاستطلاع (Surveillance Section & GIS):** يتولى توفير الرؤية الميدانية الشاملة (Operational Picture) للقيادة الأمنية عبر دمج خرائط الأساس الرقمية ببيانات الدوريات والكاميرات الميدانية، مما يتيح متابعة تحركات القوات وتوجيهها بدقة متناهية.

ثالثاً: المنظومة التقنية المتكاملة (نظام "نجم" والذكاء الجغرافي)

لا تقتصر كفاءة القيادة الأمنية في مركز القيادة الوطني على البناء التنظيمي المتميز فحسب، بل تعتمد بالأساس على البنية التكنولوجية فائقة التطور التي تمثل العصب التنفيذي للمركز. ويبرز في هذا الصدد **"نظام نجم للقيادة والسيطرة" (Control System & Najm Command)**، والذي يُعد أحد أكثر الأنظمة الأمنية المتقدمة على المستويين الإقليمي والدولي³⁵.

³³ الهاجري، محمد مسفر. (2021). التحديث التكنولوجي للأنظمة الأمنية ودوره في حوكمة الاستجابة الميدانية: مرجع سابق، ص ٥٤

³⁴ الكواري، جاسم محمد. (2020). إدارة الأزمات والحوادث في التشريع القطري، مرجع سابق، ص 120

³⁵ دولة قطر، وزارة الداخلية. (2022). التشغيل التقني ونظام "نجم" للقيادة والسيطرة بمركز القيادة الوطني (NCC). الدوحة: إدارة العلاقات العامة ومركز القيادة الوطني.





1. **نظام استقبال مكالمات الطوارئ (999):** يتميز هذا النظام بقدرته الاستيعابية العالية لمعالجة آلاف المكالمات يومياً بلغات متعددة. وبمجرد ورود الاتصال، يقوم النظام تلقائياً بالتعرف على هوية المتصل وموقعه الجغرافي التقديمي المباشر عبر الربط المباشر مع شبكات الاتصالات الوطنية، مما يختصر الزمن المخصص لتحديد مكان الحادث إلى أدنى حد ممكن.³⁶

2. **التحليل الجغرافي وتوجيه الأسطول (AVLS - Automatic Vehicle Location System):** يرتبط نظام "نجم" بجميع دوريات الشرطة، والإسعاف، والدفاع المدني عبر أقمار الصناعية (GPS). يتيح هذا الربط للموجه العمليتي في المركز رؤية أقرب دورية أمنية متفرغة لموقع البلاغ على الخارطة التفاعلية، وتحويل بيانات الحادث ورسائل التوجيه الملاحي تلقائياً إلى الشاشة الذكية داخل سيارة الدورية، مما يلغي التردد أو التداخل في توزيع المهام الميدانية.

3. **تكامل الكاميرات الذكية وقراءة اللوحات (Video Analytics & ANPR):** يرتبط المركز بربط رقمي محكم مع شبكة الكاميرات الموزعة في الطرقات العامة والمنشآت الحيوية. وتستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي لرصد الاختناقات المرورية، والتنبيه بالازدحامات، وقراءة لوحات المركبات المطلوبة أمنياً بشكل تلقائي، مما يمنح القيادة الأمنية قدرة استباقية على التعامل مع التهديدات وسرعة ضبط الجناة.

الفرع الثاني: استراتيجيات المركز في الاستجابة الفورية والحد من المخاطر وإدارة الأزمات

أولاً: إدارة دورة البلاغ وحوكمة زمن الاستجابة الميدانية (Response Time)

تُعد حوكمة "زمن الاستجابة الميدانية" (Response Time) من أهم المؤشرات الرقمية المعبرة عن الكفاءة القيادية والتشغيلية للمنظومات الأمنية الحديثة. وتترك القيادة الأمنية في وزارة الداخلية القطرية أن تقليص زمن وصول الدوريات إلى موقع الحدث لا يسهم فقط في الحد من الخسائر البشرية والمادية، بل يرفع بصورة مباشرة من مستوى الأمن النفسي والطمأنينة العامة لدى المجتمع³⁷

تمر إدارة دورة البلاغ الأمنية داخل مركز القيادة الوطني بمسار حوكمي صارم ومحدد بالخطوات التالية:

1. **الاستقبال والتصنيف الفوري (Triage):** يستقبل كادر متدرب البلاغ عبر هاتف (999)، ويقوم النظام فوراً بتصنيف درجة خطورة الحادث إلى مستويات محددة (حرج/أحمر، متوسط/أصفر، عادي/أخضر). يتم تحويل البيانات رقمياً بكسر من الثانية إلى مشغل القطاع المختص (فزة، مرور، دفاع مدني).

2. **التوجيه والسيطرة الميدانية:** يعتمد مشغل القطاع على خريطة نظام "نجم" لإصدار الأمر الفوري لأقرب ثلاث دوريات أمنية من موقع الحدث. ويوفر النظام الدعم الملاحي للدورية للتغلب على العوائق المرورية عبر التحكم الذكي بالإشارات الضوئية عند الضرورة.

3. **التقييم والمتابعة اللحظية:** يتابع المركز تحرك الدورية حتى وصولها الميداني. وفي حال تجاوز زمن الوصول المعايير المعيارية المحددة للقطاع، يتدخل المشغل تلقائياً لدعم الموقع بدوريات إضافية أو فتح تحقيق

³⁶ الهاجري، محمد مسفر. (2021). التحديث التكنولوجي للأنظمة الأمنية ودوره في حوكمة الاستجابة الميدانية، مرجع سابق، ص ٦٢

³⁷ Innes, M. (2014). Signal Crimes: Social Reactions to Crime, Disorder and Control. Oxford: Oxford University Press, p105





تنظيمي لمعرفة أسباب التأخير. وقد أسهمت هذه الحوكمة الدقيقة في تسجيل دولة قطر لأقل أوقات الاستجابة الميدانية عالمياً للبلاغات الطارئة³⁸.

ثانياً: إدارة الأزمات والفعاليات الكبرى (نموذج بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022)

شكلت بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022 الاختبار الأكثر تعقيداً وكثافة لكفاءة القيادة الأمنية ومركز القيادة الوطني في تاريخ المنطقة؛ إذ تطلب الحدث إدارة التدفق الحشودي لمليون ونصف المليون زائر داخل مساحة جغرافية متقاربة، مع المحافظة الكاملة على سريان الحياة اليومية للمواطنين والمقيمين واستقرار الأمن العام³⁹.

تجلت القيادة الاستراتيجية لمركز القيادة الوطني خلال البطولة في عدة محاور عملياتية:

1. التكامل بين مركز القيادة الوطني (NCC) ومركز قيادة العمليات الرئيسية للبطولة (TOC): جرى تأسيس هيكل قيادي ناعم ومرن يربط بين المنظومة الأمنية الدائمة للدولة وبين المتطلبات الخاصة بالاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA). ووفر مركز القيادة الوطني التغطية الأمنية الشاملة لكافة قطاعات الدولة، بينما ركز مركز العمليات الميدانية على الاستادات ومناطق المشجعين، مع وجود غرف قيادة وسيطرة موحدة تضمن تدفق المعلومات والقرارات الفورية دون تعارض⁴⁰.

2. إدارة الحشود وتأمين المنشآت الحيوية عبر تقنيات الاستشعار: تم الاعتماد على كاميرات المراقبة المجهزة بتقنيات قراءة الكثافة الحشودية وحساب معدلات التدفق عند الملاعب ومحطات المترو والإنفاق. وكان نظام "نجم" يرسل تنبيهات مبكرة للقيادة الميدانية فور تجاوز الكثافة الحدود الآمنة، مما سمح بالتدخل الوقائي لإعادة توجيه مسارات المشجعين قبل نشوء حالات التدافع أو الاكتظاظ.

3. التحكم الاستباقي وتطويق المخاطر السيبرانية والهجينة: عمل المركز بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للأمن السيبراني وقوة الأمن الداخلي على تأمين البنية التحتية الحيوية للبلاد ضد الهجمات السيبرانية والتضليل الإعلامي. وقد أثبت هذا النموذج القيادي قدرة فائقة؛ إذ خلت البطولة تماماً من أي حوادث أمنية جسيمة، وحازت المنظومة الأمنية القطرية على إشادة دولية واسعة⁴¹.

ثالثاً: الأثر الاستراتيجي لمركز القيادة الوطني على الأمن المجتمعي وسرعة حسم النزاعات

إن الغاية النهائية للبنية التقنية والعملياتية لمركز القيادة الوطني لا تقف عند حدود الضبط الجنائي الميداني، بل تمتد لتصنع أثراً استراتيجياً عميقاً في بنية الأمن المجتمعي والتماسك الاجتماعي في دولة قطر. ويمكن إبراز هذا الأثر من خلال النقاط الآتية:

1. ترسيخ الشعور العام بالأمان (Psychological Safety): إن المعرفة الجمعية لدى المواطنين والمقيمين بأن هناك منظومة قيادية تعمل على مدار الساعة، وقادرة على الوصول إلى موقع أي بلاغ طارئ في دقائق

³⁸ دولة قطر، وزارة الداخلية. (2022). التشغيل التقني ونظام "نجم" للقيادة والسيطرة بمركز القيادة الوطني (NCC). الدوحة: إدارة العلاقات العامة ومركز القيادة الوطني ص 45.

³⁹ الكواري، جاسم محمد. (2020). إدارة الأزمات والكوارث في التشريع القطري، مرجع سابق، ص 135

⁴⁰ الهاجري، محمد مسفر. (2021). التحديث التكنولوجي للأنظمة الأمنية ودوره في حوكمة الاستجابة الميدانية، مرجع سابق، ص 70

⁴¹ الكواري 2020 الكواري، جاسم محمد. (2020). إدارة الأزمات والكوارث في التشريع القطري، مرجع سابق، ص 142



معودة، تبدد مشاعر الخوف من الجريمة (Fear of Crime)، وتمنح الأفراد الطمأنينة النفسية لممارسة أنشطتهم اليومية والاقتصادية بحرية كاملة.⁴²

2. **الردع العام والحد من معدلات الجريمة:** تسهم المراقبة الذكية المربوطة بمركز القيادة الوطني والتواجد الميداني الكثيف والموجه للدوريات الأمنية في إيجاد بيئة طاردة للجريمة؛ حيث يدرك مرتاد المخالفة أو السلوك الجرمي أن احتمال ضبطه المباشر مرتفع جداً. وقد انعكس ذلك في تسجيل دولة قطر لنسب هي الأدنى عالمياً في معدلات الجرائم المقلقة للأمن، كالسرقات بالإكراه، والسطو، وجرائم العنف.⁴³

3. **حماية التماسك الاجتماعي وحل المشكلات الميدانية دون تصعيد:** من خلال السيطرة القيادية والتوجيه الواعي للدوريات، يتم التعامل مع النزاعات المشاجرات أو الحوادث البسيطة في الشارع العام بحكمة ورشاقة؛ حيث تعمل الدوريات الميدانية بتوجيه مباشر من غرف العمليات على تطوير الخلافات في مهدها، ونزع فتيل التوتر قبل تطوره إلى جرائم أشد خطورة، تحسباً لمراعاة السلم الاجتماعي والروابط الأسرية والمجتمعية التي تحكم المجتمع القطري.

يتضح مما تقدم أن مركز القيادة الوطني (NCC) يمثل "الذراع الصلبة والذكية" للقيادة الأمنية القطرية، والتي تكفل الاستجابة السريعة، وإدارة السيطرة الميدانية، وضبط الإيقاع الأمني في كافة ربوع الدولة. غير أن الفلسفة الأمنية الشاملة في قطر تدرك تماماً أن الحفاظ على الأمن المجتمعي واستدامته لا يمكن أن يتحقق بالكامل عبر أدوات السيطرة والاستجابة للحدث بعد وقوعه فحسب، بل يتطلب غرس "ذراع ناعمة ووقائية" تعمل في عمق النسيج الاجتماعي لبناء الثقة، وترسيخ الشراكة، ومعالجة أسباب الجريمة من جذورها.

وهو ما نقلنا مباشرة لمناقشة **المطلب الثاني** من هذا المبحث، والذي يخصص لبحث "شرطة قطر المجتمعية كأداة وقائية استراتيجية للقيادة الأمنية"، واستعراض دورها الميداني واللائحي في حماية الأسرة، وحل النزاعات أهلياً، وتعزيز قيم المواطنة الإيجابية.

المطلب الثاني: شرطة قطر المجتمعية كأداة وقائية استراتيجية للقيادة الأمنية

تشكل "الشرطة المجتمعية" في دولة قطر إحدى أروع المبادرات التنظيمية والفلسفية التي أطلقتها القيادة الأمنية لتجسيد التحول نحو الفكر الشرطي المعاصر؛ إذ لم يعد الجهاز الشرطي يُنظر إليه بوصفه سلطة زجرية تعتمد حائلاً زجرياً لحفظ النظام العام بالقوة القانونية فقط، بل أضحي شريكاً اجتماعياً أصيلاً يعمل في عمق المجتمع لمواجهة المشكلات وإزالة مسببات الانحراف قبل وقوعه. وتكتسب الشرطة المجتمعية القطرية أهمية مضاعفة بالنظر للتركيبة السكانية والديموغرافية الفريدة للدولة، والتي تتميز بتعددية ثقافية واسعة تحوي عشرات الجاليات الوافدة جنباً إلى جنب مع المجتمع المحلي الأصيل.⁴⁴

وللوقوف على الأبعاد التنظيمية والوقائية للشرطة المجتمعية في قطر، أُقيم هذا المطلب على فرعين متكاملين: يدرس **الفرع الأول** "فلسفة الشرطة المجتمعية القطرية في ترسيخ الشراكة والثقة والتأصيل اللائحي"، بينما يحلل **الفرع الثاني** "آليات التدخل المبكر ومعالجة الظواهر السلبية والنزاعات المجتمعية".

⁴² Innes, M. (2014). Signal Crimes: Social Reactions to Crime, Disorder and Control. Oxford: Oxford University Press, p118

⁴³ دولة قطر، وزارة الداخلية. (2022). التشغيل التقني ونظام "نجم" للقيادة والسيطرة بمركز القيادة الوطني (NCC). الدوحة: إدارة العلاقات العامة ومركز القيادة الوطني ص 50

⁴⁴ الدوسري، فهد حمد. (2022). إدارة التعددية الثقافية والأمن المجتمعي في دولة قطر: رؤية أمنية وقائية. مرجع سابق، ص115



الفرع الأول: فلسفة الشرطة المجتمعية القطرية في ترسيخ الشراكة والثقة والتأصيل اللانحي

أولاً: التطور التاريخي والإطار اللانحي للشرطة المجتمعية في التشريع القطري

بدأت تجربة الشرطة المجتمعية في دولة قطر كفكرة استباقية تم تطبيقها مرحلياً منذ عام 2010م كإدارة أمنية متخصصة تابعة لإدارة أمن الشمال، لتتسع نطاقاتها لاحقاً وتشمل كافة الإدارات الأمنية الجغرافية في الدولة بعد إثبات نجاحها الميداني في الحد من الجرائم والنزاعات البسيطة (وزارة الداخلية القطرية 2018، 28).

وتتوج هذا المسار التنظيمي بصدور القرار الوزاري رقم (82) لسنة 2023م الصادر عن وزير الداخلية، والذي حدد صراحة اختصاصات وهيكل "إدارة الشرطة المجتمعية"، ليمنحها الصبغة المؤسسية والغطاء اللانحي المحكم داخل وزارة الداخلية⁴⁵. وقد حدد القرار مجموعة من الاختصاصات العامة والرئيسية للإدارة، كان من أبرزها:

1. إعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية: اقتراح الخطة السنوية للإدارة وتنفيذها في إطار السياسة العامة للوزارة ورؤية قطر الوطنية 2030.

2. التواصل المجتمعي والوقاية من الجريمة: التواصل الفعال مع كافة فئات المجتمع لدعم دور الوزارة في مواجهة المشكلات الاجتماعية، بهدف الوقاية الاستباقية من الجريمة.

3. دراسة الظواهر السلبية: رصد ودراسة الظواهر والسلوكيات الدخيلة والسلبية في المجتمع القطري، ووضع البرامج التوعوية والحلول المناسبة بالتنسيق مع الإدارات المعنية.

4. التسوية الودية للنزاعات: التصدي للقضايا والمشاكل الاجتماعية والأسرية التي تحال إلى الإدارة من القضاء، أو النيابة العامة، أو الإدارات الأمنية، لحلها بالطرق الودية وتجنب التصعيد القضائي (وزارة الداخلية القطرية 2023).

إن هذا التحول القيادي أتاح إشراك أفراد المجتمع (المواطنين والمقيمين) بوصفهم "شركاء أمنيين" في الإبلاغ عن المخاطر، وحماية الأحياء السكنية، والمشاركة الفاعلة في الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، مما خفف العبء التشغيلي عن القوات الشرطية الميدانية وفرّغها للتعامل مع الجرائم المنظمة والمعقدة⁴⁶.

ثالثاً: بناء جسور الثقة والتواصل مع التعددية الثقافية والجاليات

تمثل إدارة التعددية الثقافية في دولة قطر أحد أعظم التحديات الأمنية والمجتمعية التي واجهت القيادة الأمنية؛ إذ تحتضن الدولة أكثر من 85% من سكانها من العمالة الوافدة المقيمة المعبرة عن عشرات الجنسيات والأديان واللغات المتباينة⁴⁷، وقد أدركت الشرطة المجتمعية أن فرض الأمن عبر الآليات الزجرية وحدها قد يخلق حالة من الاغتراب الاجتماعي ويولد "المناطق المغلقة" أو الثقافات الفرعية المضادة للقانون.

بناءً عليه، صاغت إدارة الشرطة المجتمعية استراتيجية اتصالية وحضارية تعتمد على:

⁴⁵ دولة قطر، وزارة الداخلية. (2023). القرار الوزاري رقم (82) لسنة 2023م بشأن تحديد اختصاصات إدارة الشرطة المجتمعية. الدوحة: وزارة الداخلية.

⁴⁶ لنقبي، سالم جروان. "أهمية القيادة الأمنية ودورها في إدارة جهاز الشرطة، مرجع سابق، ص 235

⁴⁷ الدوسري، فهد حمد. (2022). إدارة التعددية الثقافية والأمن المجتمعي في دولة قطر: رؤية أمنية وقانونية. مرجع سابق، ص 120،



1. كسر الحاجز النفسي مع رجال الشرطة: تنظيم الزيارات الميدانية واللقاءات الدورية بين الضباط والمجتمعات السكنية والجاليات، لتبديد الخوف من الشرطة وترسيخ انطباع أن رجال الأمن هم ملجأ لحماية الحقوق.⁴⁸

2. الخطوط الساخنة والمكاتب الاستشارية التخصصية بلغارات متعددة: توفير خطوط تواصل واستشارات أمنية واجتماعية بلغات أجنبية متعددة (كالأوردو، والهندية، والتاغالوغ، والإنجليزية)، تتيح للمقيمين عرض مشكلاتهم وتلقي النصائح دون خوف من الترحيل أو الملاحقة التعسفية.⁴⁹

3. تأسيس أصدقاء الشرطة والمجالس المحلية بالأحياء: تفعيل برامج التطوع الشرطي ومجالس الأحياء السكنية لتبادل المعلومات ونقل الشواغل الأمنية والخدمات للقيادات الشرطة مباشرة.

الفرع الثاني: آليات التدخل المبكر ومعالجة الظواهر السلبية والنزاعات المجتمعية

أولاً: آليات التسوية الودية للنزاعات وحماية التماسك الأسري والمجتمعي

تُعد التسوية الودية للنزاعات الأسرية والمجتمعية إحدى أبرز الأدوات الوقائية التي تمارسها الشرطة المجتمعية بدولة قطر لحماية النسيج الاجتماعي من التفكك؛ حيث أن تحويل كافة النزاعات البسيطة والخلافات الجارية بين الجيران أو أفراد الأسرة إلى المحاكم والنيابة العامة يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعميق الخصومة، وإشغال الأحقاد، وتدمير الروابط الاجتماعية.⁵⁰

تتخذ آليات العمل الوقائي في هذا المجال المسارات التالية:

1. الوساطة الشرطة المجتمعية (Police Mediation): عند ورود بلاغات تتعلق بالخلافات الأسرية (كالخلافات الزوجية، أو عقود الوالدين البسيط) أو الخلافات بين الجيران حول العقارات والخدمات، يقوم أخصائيو اجتماعيون وضباط مؤهلون باستدعاء أطراف النزاع إلى مقر الإدارة أو الأقسام التابعة لها بالأقسام الأمنية. تُجرى الجلسات في بيئة غير رسمية وبعيداً عن أجواء التحقيق الجنائي لتسهيل الوفاق.

2. معالجة القضايا المحالة من القضاء والنيابة العامة: تنفيذاً للقرار الوزاري رقم (82) لسنة 2023م، تنظر الإدارة في القضايا الاجتماعية التي تحيلها الجهات القضائية لاستطلاع إمكانية الصلح والتوفيق قبل البت القضائي في الدعوى، مما يحقق عدالة ترميمية (Restorative Justice) تعيد السلم بين الخصوم دون إصدار أحكام سالبة للحرية.⁵¹

3. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا الجرائم: لا تكفي الشرطة المجتمعية بحل النزاع، بل توفر برامج الرعاية والدعم النفسي لضحايا والأسر المتأثرة من الجرائم (كالاعتداءات أو المشاجرات)، وتنسق مع

⁴⁸ Innes 2014, 130

⁴⁹ دولة قطر، وزارة الداخلية. (2023). دليل التوعية والخدمات الوقائية لإدارة الشرطة المجتمعية. الدوحة: إدارة الشرطة المجتمعية.

⁵⁰ أبو دوح، خالد كاظم. (2022). الأمن المجتمعي: حماية المجتمع في مواجهة التهديدات الحديثة. مرجع سابق، ص ٢٢
⁵¹ وزارة الداخلية القطرية 2023 دولة قطر، وزارة الداخلية. (2023). دليل التوعية والخدمات الوقائية لإدارة الشرطة المجتمعية. الدوحة: إدارة الشرطة المجتمعية





المؤسسات التنموية والخيرية في الدولة (مثل مركز أمان، ومؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية) لتقديم المساعدات المادية والصحية والنفسية اللازمة للتعافي.⁵²

ثانياً: رصد الظواهر السلبية والوقاية الاستباقية من انحراف الشباب

يُعد الشباب والناشئة الفئة الأكثر استهدافاً للتغيرات القيمية والتهديدات السلوكية المستحدثة؛ لذا تركز القيادة الأمنية في شرطة قطر المجتمعية على تصميم برامج وقائية استباقية لرصد ومواجهة السلوكيات السلبية في المجتمع، ومنها:

1. **الرصد الميداني والتحليل الاجتماعي للسلوكيات الدخيلة:** يمتلك قسم الدراسات والبحوث بالإدارة فرعاً ميدانية تقوم برصد السلوكيات السلبية المنتشرة في المجمعات التجارية، أو الشواطئ، أو الفضاء الرقمي (مثل الاستخدام الخاطئ لوسائل التواصل الاجتماعي، أو ظواهر التفحيط والتجمع غير الآمن للمركبات، أو المشاجرات الشبابية). يُحلل هذا الرصد علمياً لمعرفة الأسباب الجذرية ووضع الحلول التوعوية بالتعاون مع المدارس والجامعات.⁵³

2. **التوعية الموجهة وتعزيز قيم المواطنة الإيجابية:** تنفذ الإدارة حملات توعوية مكثفة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. تركز هذه الحملات على غرس القيم الدينية والأخلاقية الأصيلة للمجتمع القطري، والتوعية بمخاطر الجرائم السيبرانية، ومخدرات الشوارع، والانحراف السلوكي، وترسيخ مفهوم الانتماء الوطني والمسؤولية الذاتية لدى الناشء.⁵⁴

3. **حماية الفئات الأكثر عرضة للانحراف (At-Risk Youth):** تتعامل الشرطة المجتمعية مع الأحداث والمراهقين الذين يظهرون مؤشرات أولية للسلوك العدواني أو التسرب المدرسي؛ حيث يُشرك القصر وأولياء أمورهم في برامج إعادة التأهيل والتوجيه السلوكي بالشراسة مع الإدارة العامة للأحداث ومؤسسات المجتمع المدني دون قيد أسمائهم في السجلات الجنائية، حفاظاً على مستقبلهم الدراسي والمهني.

ثالثاً: التأهيل القيادي للشرطة المجتمعية والأثر الاستراتيجي على التماسك القومي (رؤية قطر 2030)

إن التطبيق الناجح لمفهوم الشرطة المجتمعية يتطلب كادراً قيادياً و تنفيذياً يمتلك مهارات نوعية تختلف عن مهارات الضابط الشرطي التقليدي؛ إذ يقتضي الأمر الانتقال من مهارات استخدام القوة والضبط الجنائي إلى مهارات الحوار، والتفاوض، والحل السلمي للنزاعات، والتحليل الاجتماعي.

1. **التأهيل العلمي والتخصصي للكادر القيادي:** تولي القيادة الأمنية بوزارة الداخلية القطرية أهمية قصوى لتأهيل منتسبي الشرطة المجتمعية؛ حيث يُدرج الضباط في دورات تخصصية بالتعاون مع أكاديمية الشرطة القطرية والمراكز الدولية في مجالات: "الذكاء الاجتماعي، والوساطة الأسرية، والتواصل حضاري مع الجاليات، وإدارة الأزمات الاجتماعية"⁵⁵.

⁵² الهاجري، محمد مسفر. (2021). التحديث التكنولوجي للأنظمة الأمنية ودوره في حوكمة الاستجابة الميدانية، مرجع سابق، ص104

⁵³ الشمري، خلف مبارك. (2021). الظواهر السلوكية للشباب والوقاية منها: دراسة تطبيقية على المجتمع القطري. مرجع سابق، ص92

⁵⁴ دولة قطر، وزارة الداخلية. (2018). استراتيجية وزارة الداخلية 2018-2022: حفظ الأمن والنظام العام. الدوحة: إدارة التخطيط والجودة

⁵⁵ المري، عبد الله علي. (2019). القيادة الأمنية وإدارة الأزمات الكبرى في دولة قطر. مرجع سبق، ص140.





2. الأثر الاستراتيجي في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: تتقاطع أعمال الشرطة المجتمعية مباشرة مع الركائز الأساسية لرؤية قطر الوطنية 2030، وتحديدًا ركيزة "التنمية البشرية والاجتماعية" التي تؤكد على بناء مجتمع آمن، وتماسك أسري، ورعاية القيم الوطنية والإسلامية والقطرية. إن الحفاظ على السلم الأهلي، وخفض معدلات الجريمة إلى أدنى مستوياتها، وإنهاء الخلافات الأسرية والمجتمعية ودياً، يُوجد بيئة استقرار مستدامة تضمن تدفق الاستثمارات وتمكن الدولة من تحقيق نهضتها الاقتصادية والتنموية بثبات تام.⁵⁶

استعرض هذا المبحث التطبيقات المؤسسية الميدانية للقيادة الأمنية في دولة قطر، ممثلة في نموذجي "مركز القيادة الوطني (NCC)" و"إدارة الشرطة المجتمعية". وأظهر التحليل القانوني والعملي أن النجاح الاستثنائي للمنظومة الأمنية القطرية يرتبط بوجود نموذج قيادي متكامل يوازن ببراعة بين أدوات السيطرة التكتيكية السريعة والتفنيات الذكية لغرف السيطرة الموحدة من جهة، وبين التدخلات الوقائية الناعمة القائمة على الشراكة والوساطة المجتمعية وترسيخ قيم الأمان من جهة أخرى.

إن هذه الثنائية التفاعلية المترابطة بين "الذراع الصلبة الذكية" و"الذراع الوقائية الناعمة" تشكل جوهر التجربة الأمنية القطرية الرائدة، والتي استطاعت أن تجعل من دولة قطر واحدة من أكثر دول العالم أماناً واستقراراً وتلاحماً مجتمعياً.

خاتمة الدراسة ونتائجها وتوصياتها

أولاً: الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وتوفيقه أنجزت هذه الدراسة العلمية المسومة بـ "دور القيادة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة قطر".

لقد انطلقت هذه الدراسة من إدراك علمي وعملياتي عميق بأن الأمن في العصر المعاصر لم يعد مجرد استجابة شرطية تقليدية للجرائم والحوادث بعد وقوعها، أو فرضاً للنظام العام بالقوة المجردة، بل أضحت منظومة استراتيجية شاملة تركز على رؤية قيادية استشرافية توازن بين كفاءة الجاهزية التشغيلية والسيطرة التقنية الذكية من جهة، وبين النهج الوقائي التشاركي القائم على حماية الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي ورعاية حقوق الأفراد من جهة أخرى.

ومن خلال المسار التحليلي والتأصيلي للدراسة عبر بحثين متكاملين؛ تناول المبحث الأول "الإطار المفاهيمي والتأصيلي للقيادة الأمنية والأمن المجتمعي"، مؤصلاً للتحول المعرفي الذي أحدثته المدارس الاستراتيجية الحديثة (كـ "مدرسة كوبنهاغن") في توسيع نطاق الأمن ليشمل البعد المجتمعي والهوية الحيوية للأمم، ومبرزاً الخصائص والأنماط القيادية للقيادة الأمنية في البيئات المعقدة. بينما خصص المبحث الثاني لـ "التطبيقات المؤسسية للقيادة الأمنية في دولة قطر"، مستعرضاً الذراع الصلبة الذكية المتمثلة في "مركز القيادة الوطني (NCC)" وحوكمته التشغيلية والتشريعية، والذراع الناعمة الوقائية المتمثلة في "إدارة الشرطة المجتمعية" وآلياتها في التدخل المبكر وحل النزاعات أهلياً وترسيخ الشراكة مع المجتمع والتعددية الثقافية.

وقد أثبتت الدراسة أن النموذج الأمني القطري يطرح تجربة رائدة ومتميزة على المستويين الإقليمي والدولي؛ تتجسد في القدرة على تحقيق أعلى معدلات الأمان العالمي مع الحفاظ الكامل على نسيج المجتمع وهويته وتلاحمه، بما يخدم الغايات الكبرى لرؤية قطر الوطنية 2030.

⁵⁶ دولة قطر، وزارة الداخلية. (2018). استراتيجية وزارة الداخلية 2018-2022: حفظ الأمن والنظام العام. الدوحة: إدارة التخطيط والجودة. 14





ثانياً: نتائج الدراسة

أسفرت هذه الدراسة النظرية والميدانية عن جملة من النتائج الرئيسة التي يمكن إيجازها في المحاور الآتية:

1. **تداخل القيادة والأمن المجتمعي:** أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية وعضوية بين كفاءة القيادة الأمنية واستقرار الأمن المجتمعي؛ إذ إن الأسلوب القيادي المرن والاستباقي هو الذي يحول دون تفاقم التهديدات الاجتماعية والسيبرانية والسلوكية إلى جرائم وأزمات ماسة بالسلم الأهلي.
2. **التحول المفاهيمي للأمن:** أثبتت الأدبيات المعاصرة أن "الأمن المجتمعي" يُعدّ بعداً استراتيجياً مستقلاً يتخذ من "المجتمع وهويته وتماسكه" مرجعاً أساسياً للحماية، متجاوزاً المفهوم الضيق للأمن العسكري والشرطي التقليدي قائم على الردع السلبي.
3. **النمط القيادي الظرفي والتحويلي:** أثبتت الدراسة أن البيئات الأمنية الحديثة تتطلب اعتماد نمط قيادي "تحويلي وظرفي" يجمع بين الحزم والتوجيه الصارم أثناء الأزمات والحوادث الطارئة، وبين التفويض والتشاركية والذكاء الاجتماعي أثناء التخطيط وبناء الشراكات المجتمعية.
4. **التكامل المؤسسي بين السيطرة والوقاية:** تتأسس التجربة الأمنية القطرية على نموذج ثنائي فريد يتكامل فيه "البعد العملياتي التكتيكي الذكي" الذي يقوده مركز القيادة الوطني (NCC) مع "البعد الوقائي الاجتماعي" الذي يقوده شرطة قطر المجتمعية.
5. **الكفاءة التقنية والتأصيل التشريعي لـ (NCC):** يستند مركز القيادة الوطني إلى إطار تشريعي محكم (قانون الشرطة، قانون كاميرات المراقبة رقم 9 لسنة 2011، وقرارات اللجنة الدائمة للطوارئ)، وبنية تكنولوجية فائقة التطور تدار عبر نظام "نجم" للقيادة والسيطرة والذكاء الجغرافي (GIS)، مما مكنه من حوكمة وتخفيض زمن الاستجابة الميدانية (Response Time) للبلاغات الطارئة للقياسات العالمية.
6. **النجاح في إدارة الأزمات والفعاليات الكبرى:** أثبت نموذج إدارة الأزمات والسيطرة المشتركة بين مركز القيادة الوطني ومركز عمليات البطولة (TOC) خلال بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022 قدرة القيادة الأمنية القطرية على إدارة الحشود الكثيفة وتأمين السلامة العامة دون الإخلال بسريان الحياة اليومية للمجتمع.
7. **الغطاء اللانحي والفلسفة الوقائية للشرطة المجتمعية:** منح القرار الوزاري رقم (82) لسنة 2023م صيغة لائحية ومؤسسية متكاملة لشرطة قطر المجتمعية، مما عزز تحولها الميداني نحو شعار "الأمن مسؤولية الجميع"، والتوسع في التسوية الودية للنزاعات الأسرية والمجتمعية، وتقليل الاعتماد على العقوبات السالبة للحرية لصالح العدالة الترميمية.⁵⁷
8. **إدارة التعددية الثقافية كفرصة استراتيجية:** أثبتت شرطة قطر المجتمعية نجاحاً ملموساً في كسر الحاجز النفسي مع العمالة الوافدة والجاليات المتباعدة بلغارياً وثقافياً، من خلال الخطوط الساخنة الاستشارية والمجالس المحلية، مما منع نشوء "المناطق المغلقة" وحافظ على الاستقرار العام.
9. **الارتباط بروية قطر الوطنية 2030:** تسهم الممارسات القيادية للمؤسسات الأمنية القطرية مباشرة في تحقيق ركيزتي التنمية البشرية والاجتماعية لرؤية قطر 2030، عبر توفير بيئة آمنة جاذبة للاستثمار وضامنة للتماسك الأسري والقيمي.

⁵⁷ القرار الوزاري رقم (82) لسنة 2023م بشأن تحديد اختصاصات إدارة الشرطة المجتمعية. الدوحة: وزارة الداخلية.





ثالثاً: توصيات الدراسة

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يضع الباحث حزمة من التوصيات أهمها:

1. تأسيس مركز للقيادة الاستراتيجية والذكاء الاجتماعي: إنشاء وحدة تدريبية وتأهيلية متخصصة ضمن أكاديمية الشرطة القطرية تركز على إعداد القيادات الأمنية الشابة في مجالات الذكاء الاجتماعي، إدارة التنوع الثقافي، والتفاوض والوساطة المجتمعية.
2. تعزيز القيادة القائمة على البيانات الاستشرافية: الاستمرار في التحديث التقني لغرف العمليات الموحدة في مركز القيادة الوطني عبر إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي والتنبؤ الآلي لربط المؤشرات الجرمية والسلوكية الجغرافية وتوجيه الدوريات الوقائية قبل وقوع الجريمة.
3. التوسع في آليات العدالة الترميمية: تحديث التشريعات الإجرائية لتوسيع صلاحيات الشرطة المجتمعية في الصلح والتوفيق في الجرائم البسيطة والمخالفات الشائعة للشباب دون تحويلها للسجلات الجنائية الرسمية، حماية لمستقبلهم ومراعاة للروابط الأسرية.
4. تطوير منصات رقمية تفاعلية للجاليات: إطلاق تطبيق إلكتروني ذكي متعدد اللغات يتبع الشرطة المجتمعية لتقديم الاستشارات الأمنية والاجتماعية والإبلاغ غير المباشر عن السلوكيات السلبية والابتزاز الرقمي بخصوصية وسرية مطلقة.
5. تفعيل برامج التطوع الشرطي المحلي (أصدقاء الشرطة): إرتقاء الشراكة المجتمعية عبر إشراك المواطنين والمقيمين في برامج تنظيمية تطوعية داخل الأحياء السكنية (Neighborhood Watch Programs) بالتنسيق مع شرطة قطر المجتمعية.
6. مراجعة دورية للوائح النظم الأمنية: التحديث المستمر للائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2011 بشأن كاميرات المراقبة Security Systems لمواكبة التحديات السيبرانية وحماية خصوصية البيانات الرقمية للجمهور.
7. صياغة مؤشر وطني موحد للأمن المجتمعي: تطوير مؤشر قياس قياسي تشترك فيه وزارة الداخلية مع جهاز التخطيط والإحصاء ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة لقياس معدلات (الشعور بالأمان، الثقة المؤسسية، والتماسك الأسري) بشكل دوري واستخدام نتائجه في توجيه السياسات الأمنية.
8. إجراء دراسات ميدانية مسحية تقيس أثر الذكاء الاصطناعي المعتمد في غرف السيطرة (NCC) على الحد من الخوف من الجريمة لدى القاطنين في دولة قطر.
9. تعميق البحث الأكاديمي في دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في دعم جهود الشرطة المجتمعية للوقاية من الانحرافات السلوكية والجرائم السيبرانية المستحدثة لدى الفئات الناشئة.

المراجع

1. ابن منظور. (1414 هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
2. أبو دوح، خالد كاظم. (2022). الأمن المجتمعي: حماية المجتمع في مواجهة التهديدات الحديثة. الرياض: مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
3. بوزن، باري. (2001). الناس والدول والخوف: الأجندة الجديدة للدراسات الأمنية القومية في عصر ما بعد الحرب الباردة. ترجمة: أحمد ظاهر. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.





4. الدوسري، فهد حمد. (2022). إدارة التعددية الثقافية والأمن المجتمعي في دولة قطر: رؤية أمنية وقائية. الدوحة: مركز البحوث والدراسات الأمنية.
5. الشمري، خلف مبارك. (2021). الظواهر السلوكية للشباب والوقاية منها: دراسة تطبيقية على المجتمع القطري. الدوحة: دار الراجحة للنشر والتوزيع.
6. الكواري، جاسم محمد. (2020). إدارة الأزمات والكوارث في التشريع القطري: دراسة تحليلية لدور اللجنة الدائمة للطوارئ ومركز القيادة الوطني. الدوحة: دار المناهج.
7. ماهر، أحمد. (2011). القيادة: المهارات الأساسية للقائد الفعال. الإسكندرية: الدار الجامعية.
8. المري، عبد الله علي. (2019). القيادة الأمنية وإدارة الأزمات الكبرى في دولة قطر. الدوحة: دار الشرق للنشر والتوزيع.
9. الهاجري، محمد مسفر. (2021). التحديث التكنولوجي للأنظمة الأمنية ودوره في حوكمة الاستجابة الميدانية: مركز القيادة الوطني أنموذجاً. الدوحة: أكاديمية الشرطة.
10. جهشان، هاني. (2018). "الأمن والأمان والحماية الاجتماعية في الأردن". منشور إلكتروني، دراسات الحماية الاجتماعية.
11. زقاغ، عادل. (2018). "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة". مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، 6(2).
12. قلعي، أمينة. (2019). "مدرسة كوبنهاجن: الأمننة ودور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية". مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10(1).
13. لعمرى، منير. (2020). "الأمن المجتمعي مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى". مجلة آفاق علمية، 12(3).
14. المظفر، عبد الرحمن خالد. (2025). "فن القيادة الأمنية: من التأثير الفردي إلى الاستجابة الاستراتيجية". المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 6(14).
15. النقبى، سالم جروان. (2010). "أهمية القيادة الأمنية ودورها في إدارة جهاز الشرطة: دراسة مقارنة". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، عدد (28).
16. الدستور الدائم لدولة قطر (2004). الدوحة: الجريدة الرسمية.
17. القانون رقم (9) لسنة 2011م بتنظيم كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية. الدوحة: الجريدة الرسمية.
18. القرار الوزاري رقم (82) لسنة 2023م بشأن تحديد اختصاصات إدارة الشرطة المجتمعية. الدوحة: وزارة الداخلية.
19. قرار مجلس الوزراء رقم (17) لسنة 1998م بإنشاء اللجنة الدائمة للطوارئ وتعديلاته. الدوحة: الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
20. دولة قطر، وزارة الداخلية. (2018). استراتيجية وزارة الداخلية 2018-2022: حفظ الأمن والنظام العام. الدوحة: إدارة التخطيط والجودة.
21. دولة قطر، وزارة الداخلية. (2022). التشغيل التقني ونظام "نجم" للقيادة والسيطرة بمركز القيادة الوطني (NCC). الدوحة: إدارة العلاقات العامة ومركز القيادة الوطني.
22. دولة قطر، وزارة الداخلية. (2023). دليل التوعية والخدمات الوقائية لإدارة الشرطة المجتمعية. الدوحة: إدارة الشرطة المجتمعية.
23. Buzan, B., Wæver, O. and de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
24. Innes, M. (2014). Signal Crimes: Social Reactions to Crime, Disorder and Control. Oxford: Oxford University Press.